

جهاز الاستثمار العماني



التقرير
السنوي
2025

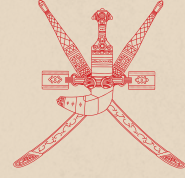
الناطق السامي

إن تطوير البيئة الاستثمارية والتجارية يُعدّ ضرورةً أساسيةً لدفع عجلة التنمية بالبلاد، ولذلك فقد وجّهنا الحكومة بتقديم المزيد من التسهيلات اللازمة والحوافز التنافسية والبيئة الداعمة للاستثمار بما يسهل ممارسة الأعمال التجارية لضمان تنويع اقتصادنا الوطني وتحقيق نموٍّ مستدامٍ ولتوفير المزيد من فرص العمل في القطاعات الاقتصادية والخدمات المختلفة وبما يجعل البلاد وجهةً استثماريةً جاذبةً وأكثر اندماجًا في منظومة الاقتصاد العالمي، ولتحقيق هذا الاندماج فقد سعت حكومتنا لبناء شبكة واسعة من الموانئ والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الصناعية المتكاملة وتقديم الدعم لبرامج الابتكار وزيادة الأعمال وصناديق الاستثمار الوطنية منها والمشاركة مع الدول الشقيقة والصديقة.

من الخطاب السامي لحضرة صاحب الجلالة
السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه
11 يناير 2025م



المحتويات



جهاز الاستثمار العماني

المراسيم السلطانية

عن الجهاز

صدر في
4 يونيو 2020م

مرسوم سلطاني رقم 2020/61 بإنشاء جهاز
الاستثمار العماني.

صدر في
18 أغسطس 2021م

مرسوم سلطاني رقم 2021/57 بإصدار نظام جهاز
الاستثمار العماني.

يعد جهاز الاستثمار العماني الذراع الاستثماري لحكومة سلطنة عمان وهو مكلف بإدارة واستثمار وتنمية أصول سلطنة عمان محلياً ودولياً، وتتسم محافظته بالتنوع الجغرافي، حيث تتوزع استثماراته في قارات العالم، وتغطي قطاعات متنوعة منها قطاعات الغذاء، والطاقة، والخدمات اللوجستية، والاتصالات وتقنية المعلومات، والخدمات العامة، والمالية والاستثمار، والأمن الغذائي، والسياحة، والتعدين، والصناعة، والطيران. ويؤدي الجهاز دوراً محورياً في قيادة التنمية الاقتصادية المستدامة، والإسهام في تحقيق رؤية سلطنة عمان بأن تكون وجهة جاذبة للاستثمار.



أهدافنا



قيمنا



التميز

التحلي بروح المبادرة والإتقان والالتزان، والحفاظ على علاقة وثيقة مع الزملاء والمسؤولين.



التطلع

الإحساس بالمسؤولية والعمل بكل جد والتزام لتحقيق أهداف الجهاز.



النزاهة

أداء المهام بالطريقة الصحيحة، والتحلي بالمصداقية والأمانة لكسب ثقة الجميع.



الشغف

العمل بحيوية وحماس، والسعي المستمر لتطوير الذات.

كلمة رئيس مجلس إدارة جهاز الاستثمار العماني

واصل جهاز الاستثمار العماني نموه في عام 2025م، محققًا تقدمًا ملحوظًا في عدد من المؤشرات والأرقام أبرزها نمو إجمالي أصوله بـ 2.5 مليار ر.ع ليصل إلى قرابة 23 مليار ر.ع؛ ما يعكس متانة أدائه وقدرته على تحقيق عوائد مستدامة. وقد انعكس ذلك على أداء الاقتصاد العماني، حيث يواصل النمو بثبات، مع تحسن في التنويع الاقتصادي مدعومًا باستثمارات في قطاعات واعدة داخل سلطنة عُمان وخارجها. كما حقق الجهاز تقدمًا لافتًا بتصنيفه ضمن أفضل الصناديق السيادية عالميًا، حيث جاء في المرتبة الثالثة عالميًا في ممارسات الحوكمة والاستدامة والشفافية بنسبة بلغت 92% في العام 2025م حسب تقارير جلوبال أس ديليو أف.

وعلى صعيد تحقيق الأجندة الوطنية، تمكّن الجهاز من رفد الموازنة العامة بمبلغ 800 مليون ريال عماني -وُجّهت منها 400 مليون ريال عماني إلى صندوق عمان المستقبل- يتجاوز إجمالي إسهاماته خلال الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) 4.4 مليار ريال عماني، في تأكيد واضح على كفاءة إدارة موارده واستدامة عوائده، واستمر الجهاز في جهوده لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز دورها في دعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، حيث نجح في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة إلى القطاعات المحلية بقيمة 1.57 مليار ريال عماني خلال عام 2025م. كما ضخ استثمارات رأسمالية تجاوزت 2.37 مليار ريال عماني عبر محفظة التنمية الوطنية.

وواصل الجهاز نهجه في التركيز على تنويع استثماراته محليًا وعالميًا بهدف تعزيز العوائد وتقليل المخاطر، حيث امتدّت استثماراته لتشمل أكثر من 50 دولة حول العالم، وتصدّرت سلطنة عُمان هذا التوزيع بنسبة 61%، تلتها أمريكا الشمالية بنسبة 19%، فيما توزّعت النسبة المتبقية على كلٍّ من أوروبا وآسيا والدول المطلة على المحيط الهادئ وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.



سلطان بن سالم الحبسي
وزير المالية - رئيس مجلس
إدارة جهاز الاستثمار العماني

وفي إطار تمكين القطاع الخاص وتعزيز الشراكة معه، مضى "صندوق عُمان المستقبل" في أداء دوره بوصفه محفزاً رئيسياً للاستثمار، حيث بلغ إجمالي قيمة المشروعات المحلية المباشرة المعتمدة منذ التأسيس نحو 1.68 مليار ريال عُماني، مع استقطاب عدد كبير من الفرص الاستثمارية النوعية في قطاعات التنويع الاقتصادي. كما استمر الجهاز في تنفيذ خطط التخارج وفق نهج مدروس يهدف إلى إعادة توجيه رأس المال نحو فرص استثمارية جديدة، حيث تم التخارج من عدد من الأصول والصناديق الاستثمارية بعوائد مجزية.

وإيماناً منا بأهمية تطوير الأطر التنظيمية الداعمة لتحقيق الأهداف الوطنية، اعتمدنا في مجلس إدارة جهاز الاستثمار العُماني مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تنظيم أداء الشركات التابعة وتعزيز كفاءتها؛ وذلك لتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية، وتعزيز تبني أفضل الممارسات في إدارة الموارد البشرية والمالية.

وما كان لهذه المنجزات أن ترى النور لولا الرعاية الكريمة لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه -، وما اقترنت به من توجيهات سديدة أسهمت في ترسيخ نهج مؤسسي متين، وعززت من قدرة الجهاز على الإسهام بفاعلية في بلوغ مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وفي الختام، أعبر عن بالغ الامتنان والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكافة منتسبي الجهاز وشركاته التابعة، تقديرًا لما بذلوه من جهود دؤوبة وإخلاص أسهم في تحقيق هذه النتائج، ونؤكد المضي قدماً بروح الفريق الواحد لمواصلة تحقيق إنجازات نوعية تعزز من مكانة سلطنة عُمان على الصعيدين الاقتصادي والاستثماري، سائلين المولى عز وجل التوفيق في استكمال مسيرة التنمية، وتحقيق المزيد من التقدم والازدهار في ظل القيادة الحكيمة.

كلمة رئيس جهاز الاستثمار العُماني

انطلاقاً من دور جهاز الاستثمار العُماني منذ تأسيسه، مضى الجهاز خلال عام 2025م في تحقيق أكبر قدر من العوائد ودعم اقتصاد سلطنة عُمان والإسهام في تحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية، حيث حقق أداءً متقدماً انعكس في ارتفاع إجمالي الأصول وتسجيل أرباح تاريخية غير مسبوقة بلغت نحو 2.9 مليار ريال عماني، إلى جانب تجاوز معظم مؤشراتته المستهدفة وأبرزها العائد الإجمالي لمحفظة الأجيال.

وشهدت المحافظ الاستثمارية للجهاز نمواً ملحوظاً خلال عام 2025م، حيث ارتفعت قيمة محفظة التنمية الوطنية لتبلغ نحو 13.1 مليار ريال عُماني، محققةً إجمالي أرباح قدره 1.81 مليار ريال عُماني خلال الفترة. كما حققت محفظة الأجيال أداءً قوياً خلال عام 2025م، تتمثل في ارتفاع العائد السنوي إلى 13.9%، فيما بلغ متوسط العائد على مدى خمس سنوات 6.82%، متجاوزاً المستوى المستهدف ومتقدماً على المعيار المرجعي العالمي بفارق 1.1%.

كما شهدت محفظة الأجيال نمواً كبيراً في حجمها ليرتفع من 7.535 مليار ريال عُماني في عام 2024م إلى نحو 8.6 مليار ريال عُماني. إلى جانب ذلك، تواصلت جهود الجهاز في خفض مديونية الشركات، حيث تم سداد نحو 912 مليون ريال عُماني من أصل الدين، من بينها 88 مليون ريال عُماني سُددت قبل موعد استحقاقها.

وشهد صندوق عُمان المستقبل خلال عام 2025م تقدماً جيداً في أدائه بعد أن حقق نمواً بلغ 5.9%. كما حظي الصندوق بإقبال واسع من المستثمرين المحليين والدوليين، حيث استقبل 668 طلباً استثمارياً عبر مختلف قطاعات التنويع، نتج عنها اعتماد 147 مشروعاً بإجمالي مساهمة بلغ 316.1 مليون ريال عُماني، وعلى صعيد دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة،



عبد السلام بن محمد المرشدي
رئيس جهاز الاستثمار العُماني

استقبل الصندوق 630 طلبًا خلال العام، تم اعتماد 139 مشروعًا منها باستثمارات بلغت 28.5 مليون ريال عُماني، في مجالات متنوعة تشمل التصنيع المتخصص والطاقة النظيفة والتقنيات المتقدمة. وإلى جانب ذلك، واصل الصندوق تعزيز شراكاته مع صناديق استثمار عالمية، بهدف استقطاب رؤوس الأموال ونقل المعرفة وتعظيم القيمة المحلية المضافة.

وواصل الجهاز تنفيذ خطته للتخارج المعتمدة (2024-2028)، حيث استهدف التخارج من 5 أصول خلال عام 2025م، إلا أن الجهاز تمكّن من إتمام التخارج بنجاح من 6 أصول بعوائد استثمارية مجزية. كما واصلنا جهودنا في تنمية رأس المال البشري وتعزيز فرص التوظيف للعُمانيين، حيث تمكّن الجهاز من استحداث 1537 وظيفة مباشرة أو من خلال الإحلال في الجهاز وشركاته التابعة؛ ما أسهم في رفع نسبة التعمين إلى 79.4% بنهاية عام 2025م.

كما أكمل الجهاز دوره في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعظيم المحتوى المحلي، حيث بلغ حجم الإنفاق الموجه لها نحو 287 مليون ريال عُماني خلال عام 2025م، مشكّلًا ما نسبته 20.3% من إجمالي مصروفات سلسلة التوريد. كما وصل إجمالي الإنفاق على حاملي بطاقة ريادة إلى 186.4 مليون ريال عُماني، في تأكيد على دعم الجهاز لرواد الأعمال وتعزيز دورهم في النشاط الاقتصادي.

وفي إطار التميّز المؤسسي، حقق الجهاز حضورًا لافتًا على صعيد الجوائز والتصنيفات، حيث صُنّف ضمن أفضل الجهات الحكومية أداءً في مجال الإجابة المؤسسية بعد حصوله على جائزتين في فئتي التحسّن المستمر والنمو المستدام. كما نال جائزة حادثة للأمن السيبراني، إلى جانب تتويجه بجائزة الإجابة الرقمية في القطاع الحكومي لعام 2025م (النسخة الثانية) عن فئة أفضل مؤسسة محققة لأعلى أداء في التحول الرقمي للمؤسسات غير الخدمية.

وتعكس هذه المنجزات المتحققة خلال عام 2025م كفاءة الكوادر الوطنية التي يفخر بها الجهاز وشركاته التابعة، ودورها في ترسيخ مسيرة الأداء المؤسسي وتعزيز التكامل مع التوجهات الوطنية، لتسهم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وقد تحقّق ذلك بفضل ما حظي به الجهاز من دعم وتوجيه من مجلس الإدارة، الذي تُعرب له عن خالص التقدير لما يقدّمه من تمكين يعزز استدامة النجاحات المتحققة. كما نعرب عن شكرنا البالغ لموظفي الجهاز والشركات التابعة له وجميع الشركاء في الجهات الحكومية على جهودهم التي كان لها الأثر الكبير في تحقيق هذه المنجزات الوطنية.

1 أبرز الملاح



واصل جهاز الاستثمار العماني نموه في عام 2025م،
محققًا تقدمًا ملحوظًا في عدد من المؤشرات والأرقام أبرزها:

مليار ريال عماني
أرباح جهاز الاستثمار العماني
في عام 2025م.

2.9

278
مليون ريال عماني
حجم الإنفاق الموجه للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة (المحتوى المحلي)

22.922
مليار ريال عماني
إجمالي أصول الجهاز، بعد ارتفاعها
بمقدار 2.497 مليار ريال عُمان

1.6
مليون ريال عماني
إجمالي الالتزامات الاستثمارية الأجنبية في مشروعات
جديدة ضمن محفظة التنمية الوطنية لعام 2025م.

800
مليون ريال عماني
خصصت لرقد الموازنة العامة للدولة ضخم منها
400 مليون ريال عُمانى لصندوق عُمان المستقبل.

214
مليون ريال عماني
إجمالي الالتزامات الاستثمارية الأجنبية في مشروعات
جديدة ضمن صندوق عُمان المستقبل لعام 2025م.

1537
وظيفة
مباشرة أو بالإحلال للعمانيين.

3
عالمياً
92% نسبة الالتزام بمعايير الحوكمة والاستدامة والشفافية
وفق تقرير (Global SWF).

17
صندوق استثماري جديد
تستثمر عالمياً في قطاعات متنوعة.

2.3
مليار ريال عماني
نفقات رأسمالية استثمارية عبر محفظة
التنمية الوطنية.

1.73
ريال عماني
القيمة التي وصل إليها كل ريال استثمره الجهاز عام
2020 بنهاية عام 2025.

المزيد من الإنجازات

147 مشروعاً

معتمداً من صندوق عُمان المستقبل.

316.1 مليون ريال عماني

إجمالي مساهمة صندوق عُمان المستقبل.

ريادة مؤسسية مستدامة:

حصد جهاز الاستثمار العُماني جائزتي الإجابة المؤسسية في فئتي "النمو المستدام" و"التحسن المستمر" ضمن قائمة أفضل الجهات الحكومية أداءً؛ وهو ما يترجم كفاءة الحوكمة الداخلية والقدرة على صون الأصول وتنميتها وفق أعلى المعايير المؤسسية.

تحول رقمي رائد:

تُوِّج الجهاز بجائزة الإجابة الرقمية في القطاع الحكومي (النسخة الثانية) كأفضل مؤسسة محققة لأعلى أداء في التحول الرقمي للمؤسسات غير الخدمية؛ نتيجة لنجاح استراتيجية رقمية العمليات الاستثمارية، وإدارتها بمنظومة تقنية متكاملة تعزز مبادئ الشفافية والابتكار.

أمان سيبراني موثوق:

نال الجهاز جائزة "حادثة" للأمن السيبراني لعام 2025م؛ اعترافاً بتطبيق أرقى معايير الحماية الدولية لتأمين الأنظمة الرقمية والبيانات الاستثمارية، بما يضمن توفير بيئة تقنية آمنة وموثوقة تدعم استدامة النمو الاستثماري.



2 المحافظ الاستثمارية للجهاز



إسهامًا في التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحقيقًا لرؤية سلطنة عُمان بأن تصبح وجهة جاذبة للاستثمار؛ قسّم الجهاز استثماراته إلى ثلاث محافظ تتسم بالتوزيع الجغرافي.



محفظة الأجيال

تشمل استثمارات الجهاز خارج سلطنة عمان، وتهدف بصورة أساسية إلى تحقيق عوائد مالية مُستدامة، مع توزيع المخاطر المرتبطة عبر التركيز على استثمارات طويلة وقصيرة الأمد، وتنقسم إلى استثمارات الأسواق العامة والأدوات القابلة للتداول التي يمكن تحويلها إلى سيولة مثل الأسهم العالمية، والأسهم المحلية، والسندات العالمية، والمحافظ متعددة الأصول، والأصول قصيرة الأجل، بالإضافة إلى الاستثمار مع مديري أصول دوليين عبر فئات أصول مختلفة، إلى جانب استثمارات الأصول غير القابلة للتداول، ومن ذلك المحفظة العقارية، واستثمارات التملك الخاص في الصناديق الاستثمارية، والاستثمارات المباشرة.

206



إجمالي الصناديق الاستثمارية التي يستثمر بها الجهاز

60+



استثمارًا مباشرًا في قطاعات متنوعة

محفظة التنمية الوطنية

تُعنى بإدارة جميع الأصول والشركات المحلية التي يتجاوز عددها أكثر من 160 شركة، وتهدف إلى الإسهام في نمو الاقتصاد العُماني وتطويره، إلى جانب دعم الموازنة العامة للدولة عبر توزيعات الأرباح، وعائدات التخارج، وتنقسم إلى المجموعات القابضة، والشركات المدرجة في بورصة مسقط، وشركات التملك الخاص.

10+



قطاعات رئيسة

160+



شركة قابضة وتابعة



صندوق
FUTURE عُمان
المستقبل
FUND
OMAN

صندوق عمان المستقبل

دُشنت عملياته رسميًا في 17 يناير 2024م، برأس مال يبلغ ملياري ريال عماني، بهدف تعزيز الاقتصاد العماني، وتمكين القطاع الخاص، والإسهام في التنوع الاقتصادي، واستقطاب الاستثمار الأجنبي، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار في الشركات الناشئة.

10%

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

90%

للمشروعات المحلية المباشرة

2 مليار

ريال عُماني رأس المال



3 توزيع أصول جهاز الاستثمار العماني



توزيع أصول جهاز الاستثمار العُماني

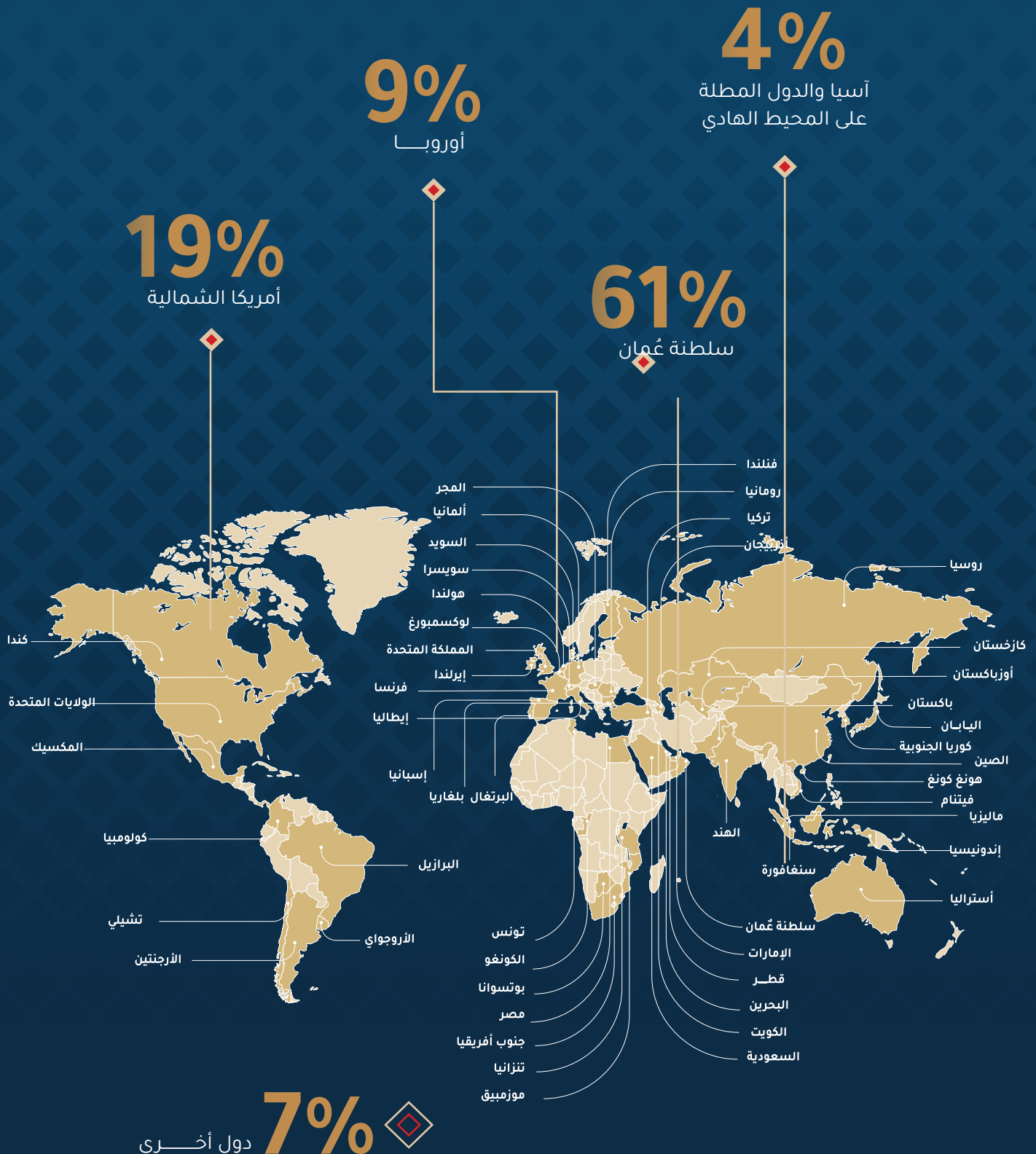
والخبرات العالمية إلى سلطنة عُمان بما يدعم استدامة الاقتصاد الوطني. كما يسهم هذا التوجه في تعزيز قدرة سلطنة عُمان على الحصول على العملة الصعبة من خلال تدفقات العوائد الاستثمارية من الأسواق الخارجية، الأمر الذي يعزز الاستقرار المالي.

أولى جهاز الاستثمار العُماني اهتمامًا بتوزيع استثماراته عبر مختلف القارات، بما يشمل آسيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية، وأفريقيا، والشرق الأوسط، وغيرها. ويهدف هذا التوزيع إلى تنويع المحفظة الاستثمارية وتقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات، إلى جانب تعزيز العلاقات الإستراتيجية مع مختلف الدول، ونقل التقنيات



توزيع أصول الجهاز جغرافيًا

تتركز أغلب استثمارات وأصول الجهاز الاستثمار العُماني داخل سلطنة عُمان بنسبة 61% بينما تتوزع الاستثمارات الخارجية على مجموعة من القارات تنصهرها أمريكا الشمالية بنسبة 19% وفق الخريطة الآتية:



4

محفظة الأجيال



ملخص الأداء في عام 2025م



تُعدّ محفظة الأجيال صمام الأمان المالي للمستقبل، حيث تستثمر في أصول عالمية متنوعة لضمان استدامة الثروة الوطنية وتوزيع المخاطر عبر استثمارات طويلة وقصيرة الأمد تعود بالنفع على أجيال سلطنة عُمان القادمة. وتشمل استثمارات الجهاز خارج سلطنة عُمان، وتهدف بصورة أساسية إلى تحقيق عوائد مالية مُستدامة مع توزيع المخاطر المرتبطة.

حجم المحفظة: بلغ 8.6 مليار ريال عماني حتى نهاية عام 2025م، محققة نمواً مستداماً في إجمالي قيمة الأصول. العائد السنوي: تمكّنت المحفظة من تحقيق عائد إجمالي نسبته 6.6% لعام 2025م.

استثمرت محفظة الأجيال في العمل على إستراتيجيتها لتنويع الإيرادات عبر الاستثمار في صناديق استثمارية خارجية جديدة في مجالات متعددة عبر فريق الأسواق العامة، إلى جانب الدخول في استثمارات جديدة مباشرة من خلال فريق الأسواق الخاصة.

8.6 مليار ريال عماني
حجم المحفظة حتى نهاية عام 2025م

13.9%
العائد المحقق خلال عام 2025م

تنقسم محفظة الأجيال إلى

1 الأسواق العامة

2 الأسواق الخاصة

(استثمارات مرنة وسيولة عالية)

(استثمارات استراتيجية ونمو طويل الأمد)

تشمل أصولاً غير قابلة للتداول تهدف لتحقيق نمو استراتيجي من خلال الدخول المباشر في مشاريع كبرى. وتتكون من:

تستثمر في الأوراق المالية والأدوات القابلة للتداول في البورصات العالمية لضمان توفر السيولة عند الحاجة. وتتضمن استثماراتها:

- استثمارات المحفظة العقارية.
- استثمارات التملك الخاص.
- الصناديق الاستثمارية المتخصصة.

- الأسهم والسندات العالمية والمحلية.
- المحافظ متعددة الأصول والأصول قصيرة الأجل.
- الاستثمار مع مديري أصول دوليين عبر فئات أصول مختلفة.

شكلت محوراً أساسياً في استراتيجية تنويع المحفظة وتعزيز العوائد.

17

صندوقاً استثمارياً جديداً



مع استمرار هذا النهج، تواصل محفظة الأجيال
ترسيخ تنوع إيراداتها وتعزيز حضورها الاستثماري
عبر الأسواق العالمية.

أبرز الاستثمارات (الصناديق الاستثمارية)

صندوق استثماري أوروبي يقع مقره الرئيسي في لندن، وتركز استراتيجيته على الاستثمارات على شركات في قطاعات الأغذية، السلع الاستهلاكية، الرعاية الصحية، والخدمات الأساسية.

CAPVEST

صندوق استثماري هندي مدعوم من مجموعة "موتيلال" للخدمات المالية. يستهدف الشركات متوسطة الحجم في قطاعات الخدمات المالية، الرعاية الصحية، التصنيع، والتكنولوجيا.

motilal
oswal

شركة مستقلة مقرها أوروبا، متخصصة في إدارة صناديق البنية التحتية للسوق المتوسطة. تستهدف فرص النمو والسيطرة في قطاعات الرقمنة، النقل، الطاقة، والخدمات اللوجستية والصناعية.

arcus

شركة أسهم خاصة أمريكية تستهدف شركات السوق المتوسطة عالية النمو. تركز على فرص النمو الهيكلي في مختلف القطاعات، وتُصنف باستمرار ضمن أفضل شركات الأسهم الخاصة عالميًا وفق تصنيفات HEC Paris-Dow Jones.

Great Hill
PARTNERS

صندوق استثماري أمريكي مقره الرئيسي في نيويورك. يركز بشكل حصري على قطاع الرعاية الصحية، من خلال الاستثمارات على شركات الخدمات الصحية المدعومة بالحلول التقنية لرفع الكفاءة التشغيلية.

WINDROSE

شركة رأس مال مخاطر رائدة تقع في "وادي السيليكون" بالولايات المتحدة. تستثمر في مختلف مراحل نمو الشركات، مع تركيز خاص على التقنيات المبتكرة في الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا المناخ، والتقنيات المتقدمة كالفضاء والروبوتات.

khosla ventures

شركة استثمارية تركز على شركات التكنولوجيا المثبتة وعالية النمو. تعتمد على قاعدة مستثمرين واسعة لدعم شركات المحفظة بالمشورة الاستراتيجية واستقطاب المواهب في القطاع التقني.

LEADEDGE

صندوق استثماري هندي متخصص في رأس المال الجريء. يستهدف الاستثمار في المراحل المبكرة للشركات الناشئة بقطاعات التكنولوجيا، الخدمات المالية، التكنولوجيا العميقة، والصحة الرقمية.

BLUME

صندوق استثماري يستهدف بشكل رئيسي الأصول القائمة في الموانئ والخدمات اللوجستية والبنية التحتية المرتبطة بها. يركز جغرافياً على الفرص ذات الإمكانيات التوسعية في الأسواق الناشئة والنامية.

MAHA CAPITAL

صندوق استثماري صيني يستهدف الاستحواذ على شركات متوسطة الحجم. يركز على قطاعات الصحة، الصناعات المتقدمة، والطاقة النظيفة. ويتميز بشراكة مع "صندوق عُمان المستقبل" للاستثمار في سلطنة عُمان.

TEMPLEWATER

شركة استثمارية أمريكية متخصصة في مفهوم "النمو التشغيلي". تبحث عن شركات قادرة على الأداء القوي عبر الدورات الاقتصادية في قطاعات التقنية، الخدمات الهندسية، والذكاء الاصطناعي.

VALOR

صندوق استثماري يستهدف دول آسيا الوسطى مستفيداً من موقعها الاستراتيجي. يركز على تمويل مشاريع استراتيجية في قطاعات التقنية، اللوجستيات، الطاقة النظيفة، والصناعة.



CENTRAL ASIA CAPITAL

صندوق رأس مال جريء يعمل من سنغافورة وهونغ كونغ وبكين. يتخصص في الاستثمار بالمراحل الأولى للشركات التقنية الناشئة بمجالات الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، والرعاية الصحية.

LANCHI

صندوق استثماري عالمي يستهدف شركات في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا. يركز على قطاع الرعاية الصحية وعلوم الحياة، وتتضمن شراكاته إنشاء صندوق مشترك مع "صندوق عُمان المستقبل" للاستثمار في القطاع الصحي العُماني.

VIVO

صندوق استثماري أمريكي متخصص في قطاع التكنولوجيا. يستهدف الاستحواذ على الشركات الرائدة والمتوسطة في مجال البرمجيات (Software) داخل منطقة أمريكا الشمالية



THOMABRAVO

صندوق استثماري آسيوي يركز بشكل أساسي على أسواق الهند واليابان وكوريا الجنوبية. يستهدف الاستحواذ في قطاعات متنوعة تشمل التكنولوجيا، الرعاية الصحية، الصناعة، والخدمات المالية.

Blackstone

صندوق استثماري أمريكي يستهدف الاستحواذ على شركات صناعية ذات نمو عالٍ. يركز على تصنيع القطع الهندسية وتقنيات التصنيع لأسواق الطيران، الدفاع، الأجهزة الطبية، والأغذية.

ARCLINE
INVESTMENT MANAGEMENT

استثمارات مباشرة في عام 2025م



◆ نيورالينك
(Neuralink) ◆

استعادة القدرة على الحركة أو التواصل، مع طموحات مستقبلية لتعزيز التفاعل بين الإنسان والذكاء الاصطناعي وتحسين القدرات الإدراكية.

هي شركة تقنية أسسها إيلون ماسك، تطوّر شريحة تُزرع في الدماغ لتمكين التواصل المباشر بين الدماغ والأجهزة الرقمية عبر قراءة الإشارات العصبية. يتركز هدفها حالياً على الاستخدامات الطبية مثل مساعدة مرضى الشلل والأمراض العصبية على





5 محفظة التنمية الوطنية



محفظة التنمية الوطنية ودورها في دعم الاقتصاد العُماني

الاقتصاد العُماني وتطويره، إلى جانب رفد الموازنة العامة للدولة عبر توزيعات الأرباح، وتتكون من:

تُعنى محفظة التنمية الوطنية باستثمارات الجهاز في السلطنة وكافة الأصول والشركات المحلية، وتهدف بشكل أساسي إلى الإسهام في نمو

الشركات المملوكة
الخاص

الشركات المدرجة في
بورصة مسقط

الشركات القابضة

15.9%

العائد المحقق خلال عام 2025م

ريال عُماني

13.1 مليار

حجم المحفظة حتى نهاية عام 2025م

تركز على الاستثمار في قطاعات رئيسية، هي:



الغذاء والثروة
السمكية



اللوجستيات



الطاقة



الاتصالات وتقنية
المعلومات



التعدين



السياحة



الخدمات



الصناعة



الخدمات المالية



صندوق عمان المستقبل



صندوق FUTURE عُمان المستقبل FUND OMAN

ويُعد الصندوق المحفظة الثالثة للجهاز، إلى جانب محفظتي التنمية الوطنية والأجيال، حيث يهدف إلى دعم المشروعات المحلية والاستثمارات الإستراتيجية، مع التركيز على تمكين القطاع الخاص وجلب الاستثمارات الأجنبية.

تماشيًا مع توجهات جهاز الاستثمار العُماني لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنويع المستهدف في رؤية عُمان 2040، يواصل "صندوق عُمان المستقبل" دوره كمحفز رئيسي للاستثمار، بعد إطلاقه في يناير 2024م بمباركة سامية من جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله.

أهداف صندوق عُمان المستقبل:

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

استكمال منظومة التغطية التمويلية والاستثمارية الحكومية.

تحفيز النمو الاقتصادي ودعم المشروعات الاستثمارية.

تمكين القطاع الخاص دون منافسته، عبر إتاحة فرص الشراكة في تمويل المشروعات.

تعزيز الشراكات المحلية وجلب الاستثمارات الوطنية.

رأس مال الصندوق:

2 مليار
ريال عُمان
تخصص منها
400 مليون
سنويًا



تقسيم الاستثمارات

تصل مساهمة الصندوق كحد أقصى في أي مشروع إلى

40%

تتراوح قيمة الاستثمارات

من 5 إلى 100 مليون ريال عماني

90% من رأس مال الصندوق

مخصصة للمشروعات المحلية
المباشرة
(بما يُعادل 1.8 مليار ريال عُُماني)

تصل مساهمة الصندوق كحد أقصى في أي مشروع إلى

49%

تتراوح قيمة الاستثمارات من

4 آلاف إلى 5 ملايين ريال عُُماني

10% رأس مال الصندوق

مخصصة من الشركات الصغيرة
والمتوسطة والناشئة
(بما يُعادل 200 مليون ريال عُُماني)

القطاعات المستهدفة



الغذاء والثروة
السمكية



اللوجستيات



الطاقة النظيفة



الصناعات التحويلية



الاتصالات وتقنية
المعلومات



التعدين



الموانئ



السياحة



الخدمات

أداء الصندوق حتى نهاية عام 2025م



الشراكات الاستراتيجية

أطلق الصندوق شراكات مع صناديق استثمار عالمية، بهدف استقطاب رؤوس الأموال وتعزيز القيمة المحلية المضافة:

ewpartners | IDG Capital

صندوق استثماري بالشراكة مع شركة (Templewater) الصينية، أول صندوق استثماري متخصص في تحويل الطاقة في سلطنة عُمان. يركز الصندوق على الاستثمار في قطاعات حيوية تشمل: الوقود الأخضر، والطاقة المتجددة بكافة أشكالها، ومراكز البيانات منخفضة الانبعاثات، وتخزين الطاقة، والتنقل الذكي، وكفاءة الطاقة، مع دعم الابتكار الصناعي لتلبية احتياجات السوق العُماني والأسواق الإقليمية.

صندوق آي دي جي (IDG) عُمان المستدام وصندوق إي دبليو تي بي (EWTP) عُمان المستدام، واللذان يركزان على استقطاب التقنية من الصين في قطاعات الطاقة المتجددة، والصناعات المتقدمة، والبنية الأساسية الرقمية.

وقد باشرت هذه الصناديق عملها وافتتحت مكاتبها في عُمان، وبدأت في توظيف كوادر عمانية، وتقييم عدد من المشاريع التي وصلت إلى مراحل متقدمة.

7 الشراكات الإستراتيجية



واصلت الشركات الإستراتيجية السبع للجهاز أعمالها وأنشطتها الاستثمارية، إلى جانب دخول الجهاز في شركات إستراتيجية أخرى لدعم الجهود المبذولة.

تعزيزًا لمساعي سلطنة عُمان وجهودها الرامية إلى توثيق علاقاتها مع الدول الشقيقة والصديقة، وإيجاد شركات معها بما يحقق المصلحة لجميع الأطراف، ويسهم في جلب الاستثمارات والخبرات الأجنبية إلى جانب تكوين احتياطات ووفورات مالية:



الصندوق الأول:

تأسس في عام 2011م بين جهاز الاستثمار العماني وبنك الدولة الهندي بحجم 100 مليون دولار أمريكي، ويركز على استثمار رأس المال في شركات متوسطة في قطاعات نامية بالهند:

بلغ صافي معدل العائد الداخلي على الاستثمار للصندوق 8.1% وبمعدل 1.56 ضعف رأس المال بالعملة المحلية، كما بلغ معدل العائد الداخلي 4% وبمعدل 1.27 ضعف رأس المال بالدولار الأمريكي.

استثمر في عدة قطاعات من ضمنها قطاع السلع الاستهلاكية، والخدمات المصرفية والمالية، والكيمائيات، والصناعات، وتقنية المعلومات، والدفاع، وقطاع التجزئة.

تتركز استثماراته في 7 شركات وتم التخرج منها بالكامل في سبتمبر 2024م.

الصندوق الثاني:

تأسس في عام 2017م بين جهاز الاستثمار العماني وبنك الدولة الهندي ومستثمرين آخرين بحجم 230 مليون دولار أمريكي.

بلغ صافي معدل العائد الداخلي على 14.71% حتى سبتمبر 2025م بمعدل 2.3 ضعف رأس المال بالعملة المحلية و10.04% وبمعدل 2.12 ضعف رأس المال بالدولار الأمريكي.

استثمر الصندوق في عدة قطاعات من ضمنها قطاع السلع الاستهلاكية، والخدمات المصرفية والمالية، والأدوية والرعاية الصحية، والصناعات، وقطاع السيارات، وتقنية المعلومات، وقطاع التجزئة.

تتركز مشروعات الصندوق في 12 شركة، حيث تخرج الصندوق جزئيًا من 4 من استثماراته، بالإضافة إلى تخرج كلي من 3 استثمارات.



الصندوق الثالث:

في نهاية عام 2023م اتفق جهاز الاستثمار العُماني وبنك الدولة الهندي على إنشاء الصندوق العُماني الهندي للاستثمار المشترك الثالث بحجم يصل إلى 300 مليون دولار أمريكي.

ويعمل مدير الصندوق حاليًا على جمع الأموال اللازمة لإتمام عمليات الإغلاق المتبقية، على أمل الوصول إلى حجم الصندوق المستهدف بحلول نهاية عام 2026م أو 2027م.

حقق الصندوق إغلاقه الأول في ديسمبر 2025م، حيث ساهم جهاز الاستثمار العُماني بمبلغ 50 مليون دولار وساهم بنك الدولة الهندي بمبلغ 12.4 مليون دولار.



شركة الحصن للاستثمار ش.م.ع.م
AL-HOSN INVESTMENT COMPANY S.A.O.C

تأسست في عام 2007م كشركة مساهمة مغلقة مقرها في مسقط برأس مال يبلغ 250 مليون ريال عُماني بين جهاز الاستثمار العُماني وشركة قطر القابضة التابعة لجهاز قطر للاستثمار، وتركز الشركة على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية بسلطنة عمان، بما في ذلك قطاع اللوجستيات والغذاء والعقارات والتعليم والقطاع المالي.

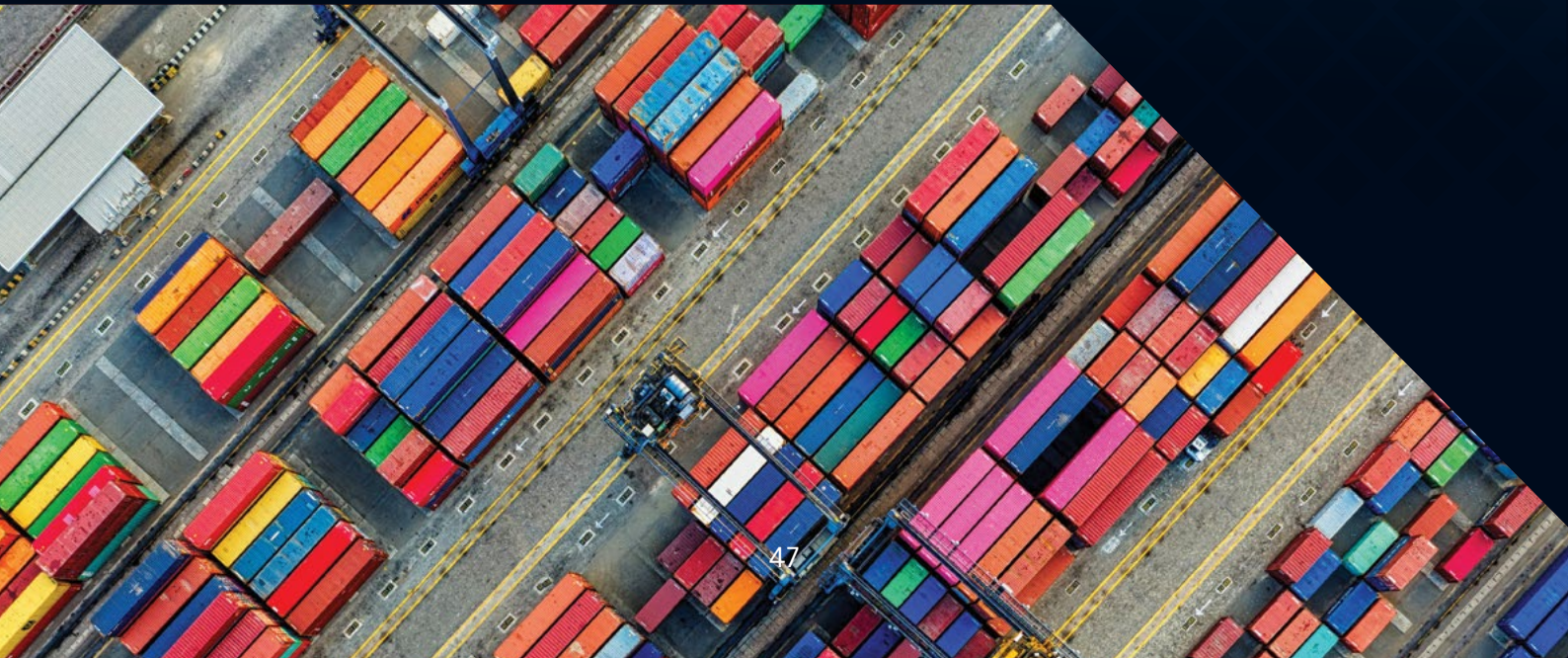
نجحت الشركة في جذب التزامات استثمارية أجنبية مباشرة تجاوزت 290 مليون ريال عُماني، وذلك ضمن مجموعة من الاستثمارات الاستراتيجية المتنوعة.

تدير الشركة حاليًا 16 استثمارًا (بما في ذلك العقارات) بإجمالي حجم أصول يبلغ 246.8 مليون ريال عُماني.

سجلت الشركة أرباحاً تقارب 7.7 مليون ريال عُماني في نهاية السنة المالية 2025م.

حصلت الشركة على موافقة مساهميها في ديسمبر 2025م على استدعاء جزء من رأس المال الملزم به بمقدار 20 مليون ريال عُماني، وذلك لتمكينها من الاستثمار في مشاريع إستراتيجية جديدة كمشروع البولي سيليكون للطاقة الشمسية في صحار الذي تجاوز تكلفة المشروع مليار و300 مليون دولار.

قامت الشركة بالشراكة مع فالكون، باستثمارات تتجاوز 120 مليون ريال عُماني في الاكتتابات العامة، بما في ذلك اكتتابات صندوق اللؤلؤة العقاري (Pearl REIF)، وشركة أبراج لخدمات الطاقة، وأوكيو لشبكات الغاز (OQGN)، وأوكيو للاستكشاف والإنتاج (OQEP)، وأوكيو للصناعات الأساسية (OQBI)، مما أسهم في تعزيز عمق ونمو أسواق المال المحلية.



تأسست بالتعاون بين جهاز الاستثمار العماني ووكالة بروناي للاستثمار في عام 2009م، بهدف الاستثمار في قطاعات متنوعة في البلدين، وبحجم استثمار يبلغ 200 مليون دولار أمريكي (ما يُعادل 80 مليون ريال عُماني).

تملك الشركة حاليًا 11 استثمارًا في محفظتها في قطاع التعليم والصحة والضيافة والخدمات والاستزراع السمكي وبلغت قيمة صافي الأصول حوالي 98.2 مليون ريال عُماني بنهاية سبتمبر 2025م.

تعمل الشركة على إنشاء منصة استثمارية متكاملة في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، حيث تم الانتهاء من دراسة الجدوى بالتعاون مع (PwC)، وعلى إثرها تم التنسيق مع صندوق عُمان المستقبل لإطلاق صندوق عُمان للرعاية الصحية، والذي تمت الموافقة عليه في سبتمبر 2025م برأسمال مبدئي قدره 50 مليون ريال عُماني.

شهد عام 2025م انطلاق أعمال تنفيذ مشروع إنشاء مدرسة خاصة في مدينة السلطان هيثم التي استثمرت فيها الشركة بالشراكة مع إحدى الشركات العالمية المتخصصة في إدارة المدارس. يهدف المشروع إلى إثراء قطاع التعليم الخاص من خلال تقديم المنهج الأمريكي بأسعار تتناسب مع فئة الدخل المتوسط، مما يعزز من خيارات التعليم النوعي المتاحة لأبناء المجتمع.

حققت شركة عمان بروناي للاستثمار صافي ربح بلغ 3.5 مليون ريال عماني وارتفعت صافي الأصول إلى 98.2 مليون ريال عماني حتى نهاية سبتمبر 2025م، مقارنة بصافي ربح بلغ 1.2 مليون ريال عماني وصافي الأصول بلغت 90.67 مليون ريال خلال الفترة نفسها من عام 2024م.

50
مليون ريال عُماني
قيمة إطلاق صندوق
عُمان للرعاية الصحية

98.2
مليون ريال عُماني
قيمة صافي الأصول



تأسست شركة فيتنام عُمان للاستثمار في عام 2008م بين جهاز الاستثمار العُماني والمؤسسة العامة للاستثمار في فيتنام برأس مال يبلغ 200 مليون دولار أمريكي للاستثمار في قطاعات مختلفة منها قطاع الاستهلاك وتقنية المعلومات والبنوك والمواد والخدمات واللوجستيات والصناعة.

تتتركز مشروعات محفظة الأسهم الخاصة حالياً في 9 استثمارات حيث تم التخرج من ثلاث استثمارات خلال العام 2025م.

تخصيص 100 مليون دولار أمريكي للاستثمار في الأسواق العامة: حيث تم ضخ مبلغ وقدره 73.2 مليون دولار أمريكي في 14 استثماراً جديداً في الأسهم العامة حتى ديسمبر 2025م بناء على استراتيجية الشركة الجديدة.

وبلغ صافي معدل العائد الداخلي على الاستثمار حتى ديسمبر 2025م 6.92% وبمعدل 1.28 ضعف رأس المال بالعملة المحلية و5.05% وبمعدل 1.19 ضعف رأس المال بالدولار الأمريكي.

PAK OMAN

تأسست شركة عُمان وباكستان للاستثمار في عام 2007م باتفاق بين حكومتي سلطنة عُمان وباكستان؛ بهدف تعزيز النمو الاقتصادي في البلدين. تستثمر الشركة في الأسواق العامة في أسهم الشركات المدرجة والسندات الحكومية وغير الحكومية والصناديق الاستثمارية المدرجة وغيرها من الاستثمارات العامة.

بلغ صافي ربح الشركة 10 ملايين دولار أمريكي حتى سبتمبر 2025م، مقارنة بصافي ربح قدره 3 ملايين دولار أمريكي خلال الفترة نفسها من عام 2024م.

بلغ إجمالي دخل الشركة 22.2 مليون دولار أمريكي حتى سبتمبر 2025م، مقارنة بإجمالي دخل قدره 1.3 مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها من عام 2024م.

قامت الشركة بتوزيع أرباح بقيمة 444.2 ألف دولار أمريكي لكل من الشركاء للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م.

◆ SOPEF ◆

ويستثمر الصندوقان في الشركات الإسبانية الرائدة في قطاعات الصناعات التحويلية، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والرعاية الصحية، والأغذية والأعمال التجارية، والزراعية، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، مع التركيز على إيجاد أوجه التآزر بين شركات الصندوقين والشركات العُمانية، إلى جانب بحث خطط التوسّع للشركات الإسبانية في السوق العماني.

أسس جهاز الاستثمار العُماني بالشراكة مع شركة كوفيدس (COFIDES) الصندوق الإسباني العُماني للتملك الخاص الأول في عام 2018م، بحجم 294,4 مليون يورو وبالتزام قدره 100 مليون يورو لكل منهما، واختيرت شركة (MCH) الإسبانية لإدارة الصندوق، إذ التزمت باستثمار مبلغ قدره 4,4 مليون يورو. وفي ديسمبر 2023م، أسس الصندوق الإسباني العماني للتملك الخاص الثاني بمبلغ 102 مليون يورو وبالتزام الشركاء باستثمار مبلغ وقدره 50 مليون يورو لكل منهما والشركة المديرة بمبلغ 2 مليون يورو.

102

مليون يورو

قيمة الاستثمار العماني
للتملك الخاص الثاني

4.4

مليون يورو

قيمة الالتزام بالاستثمار
في إدارة الصندوق

294.4

مليون يورو

قيمة الاستثمار العماني
للتملك الخاص الاول

الصندوق الأول:

استثمر الصندوق العماني الإسباني الأول في 11 استثمار في قطاعات متعددة بتكلفة إجمالية تبلغ 162 مليون يورو، وقد تخارج الصندوق من ثلاث استثمارات بمبلغ إجمالي 115.5 مليون يورو مع وجود 8 استثمارات نشطة. وقد حقق الصندوق صافي عائد داخلي قدره 12% بالعملة المحلية (اليورو) في سبتمبر 2025م.

تم التخارج من استثمارين خلال عام 2023م، واستثمار واحد خلال عام 2025م:

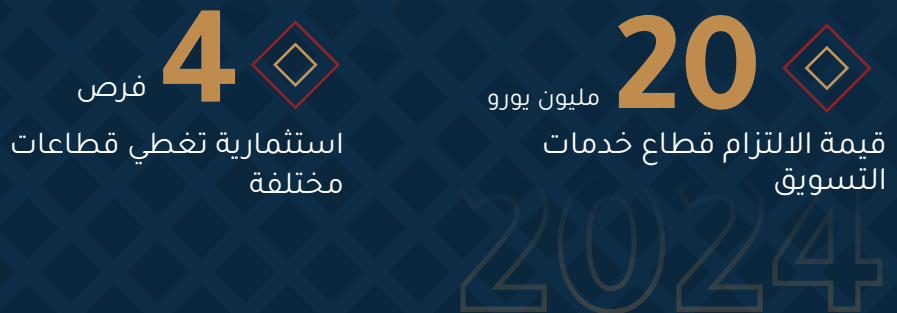


انتهت فترة استثمار الصندوق الأول في 13 يوليو 2023م، لكن شركات المحفظة تتطور بشكل إيجابي وتظهر تقدماً ملحوظاً في الأداء والصندوق بصدد التخارج من باقي الاستثمارات.

الصندوق الثاني:

دخل الصندوق العماني الإسباني الثاني في استثمار واحد في عام 2024م في قطاع خدمات التسويق بإجمالي التزام 20 مليون يورو. ويعكف الصندوق على دراسة 4 فرص استثمارية تغطي قطاعات مختلفة بما في ذلك قطاع الزراعة وصناعة الفضاء وتقنيات السفر ومواد البناء.

باشر الصندوق دراسة عدة فرص استثمارية تتضمن خطط توسعية إلى السوق العماني في قطاع خدمات الأقماع الاصطناعية وقطاع خدمات التسويق الرقمي.



تأسست الشركة في عام 2010م بالشراكة بين جهاز الاستثمار العُماني وصندوق إعادة الإعمار والتنمية الأوزبكي، برأس مال قدره 100 مليون دولار أمريكي. وانطلاقاً من تنامي الفرص الاستثمارية وتنوع القطاعات الواعدة في أوزبكستان، قررت الشركة في عام 2017م زيادة رأس مالها إلى 200 مليون دولار أمريكي. وفي عام 2025م ومع استمرار النمو الإيجابي للاقتصاد الأوزبكي، قامت الشركة برفع رأس مالها في العام 2025م مجدداً ليصل إلى 266.7 مليون دولار أمريكي، وذلك في إطار سعيها لزيادة العوائد على الاستثمارات وتنويع محفظتها الاستثمارية بما يتماشى مع تطورات السوق.

♦ تتكون محفظة الشركة من 16 استثمار بصافي معدل عائد داخلي قدره 4.9% و1.4 ضعف رأس المال بالدولار الأمريكي حتى ديسمبر 2025م.

♦ نتيجة لتعزيز الجهاز رأس مال الشركة بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي، قامت الشركة بدورها باستثمار 63 مليون دولار أمريكي في أربعة أصول جديدة خلال العام 2025م وهي الجامعة الأمريكية للتكنولوجيا وشركة كورزينكا للبيع بالتجزئة وفندق إنكور رامادا وشركة هيكتاش الزراعية المتخصصة في معالجة المحاصيل.

100	16	63
مليون دولار أمريكي	استثمار	مليون دولار أمريكي
رأس مال صندوق إعادة الإعمار والتنمية الأوزبكي	في محفظة الشركة من الاستثمارات	قيمة الاستثمار في أربعة أصول جديدة خلال العام 2025م

♦ شراكات إستراتيجية جديدة ♦

100

مليون دولار أمريكي

قيمة الاستثمار في الصندوق



وقّع جهاز الاستثمار العُماني اتفاقية البنود الأساسية مع صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي الأردني لتأسيس شركة استثمارية مشتركة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي مناصفة بين الجانبين بهدف الاستثمار في قطاعات الاتصالات، الزراعة، السياحة، الصناعات الدوائية، والخدمات اللوجستية في سلطنة عُمان والمملكة الأردنية الهاشمية.

تأسست شركة عُمان - أوباك للاستثمار كشراكة استراتيجية بين جهاز الاستثمار العُماني وصندوق أوباك التركي، عقب توقيع اتفاقية الشراكة في عام 2025م، وتهدف الشركة إلى الاستثمار في قطاعات متنوعة في البلدين تشمل قطاع الغذاء وقطاع الصناعة وقطاع التعدين وقطاع الطاقة وقطاع اللوجستيات، وبحجم استثمار يبلغ 500 مليون دولار مناصفة بين الجانبين.

يُجري حاليًا دراسة عدد من الفرص الاستثمارية في سلطنة عُمان وتركيا، منها الاستحواذ على حصة في شركة متخصصة في إنتاج خام البنتونايت في شمال تركيا.

بالإضافة إلى ذلك، تنظر الشركة في صفقات نشطة في مختلف القطاعات، مثل البنية الأساسية والعقارات والبنوك.

تُدار الشركة من خلال مجلس إدارة مشترك يمثل الطرفين، يتولى اعتماد الاستراتيجية الاستثمارية وتعيين الإدارة التنفيذية والإشراف على أطر الحوكمة.

تم اعتماد الهيكل الإداري وخطة التوظيف الأولية، وتعيين المدير التنفيذي لاستكمال المتطلبات التشغيلية.





الدبلوماسية الاقتصادية



ذراعُ تنفيذية للدبلوماسية الاقتصادية العمانية

في منطقة الدقم، وإلى الجزائر التي تضمنت الإعلان عن إنشاء "الصندوق الجزائري العُماني للاستثمار، وإلى روسيا التي بحثت إقامة استثمارات مشتركة، حيث بدأ جهاز الاستثمار العُماني التواصل مع عدة جهات روسية لتعزيز فرص التعاون الاقتصادي.

وكذلك المشاركة في زيارة جلالة إلى إسبانيا التي جرى فيها توقيع أربع مذكرات تفاهم في الميثانول الأخضر، والغاز الطبيعي المسال، وإدارة المياه والصرف الصحي، إضافة إلى الزيارة السامية إلى جمهورية بيلاروس، التي أسفرت عن توقيع مذكرة تعاون لإنشاء وتشغيل مشروع لإنتاج اللب الورقي.

كما كُلف معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي رئيس جهاز الاستثمار العُماني خلال العام 2025م بعدد من الزيارات الخارجية، منها ترؤسه وفدًا عمانيًا إلى جمهورية الجزائر ولقاؤه بفخامة الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، بحث فيها آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، وزيارة إلى بوركينا فاسو التقى فيها بفخامة الرئيس إبراهيم تراوري، وجرى فيها توقيع ثلاث اتفاقيات تعاون استثماري شملت

يُعد جهاز الاستثمار العُماني ذراعًا تنفيذيًا للدبلوماسية الاقتصادية العمانية، ويقوم بهذا الدور الوطني بالتعاون مع العديد من الجهات ذات العلاقة ومن أبرزها وزارة الخارجية، حيث يعمل بالتعاون معها على تنفيذ توجهات السياسة الاقتصادية للدولة، وتعزيز العلاقات الإستراتيجية مع الدول، وإقامة شراكات نوعية للجهاز وشركاته في الخارج، بهدف الإسهام في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات المحلية، وتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

وخلال عام 2025م واصل الجهاز هذا الدور من خلال المشاركة في الزيارات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم-حفظه الله ورعاه- الخارجية إلى هولندا التي شهدت توقيع ثلاث اتفاقيات إستراتيجية نوعية، أبرزها اتفاقية التطوير المشترك بين 11 شركة رائدة، من بينها أوكيو وهایدروم وميناء الدقم، بهدف ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز عالمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر، واتفاقية لتطوير مرافق التخزين والبنية الأساسية



تأسيس مشروع مشترك لتعدين الذهب، إلى جانب التعاون في الاستثمار الزراعي والمحاصيل الإستراتيجية، وكذلك زيارة إلى جمهورية بوتسوانا شهدت توقيع أربع اتفاقيات اقتصادية واستثمارية في مجالات الطاقة والطاقة المتجددة والتعدين، تضمنت تطوير مشروعات للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إضافة إلى شراكات في استكشاف المعادن وتبادل الخبرات الفنية.

وخلال العام أجرى معالي رئيس الجهاز بالتعاون مع وزارة الخارجية زيارات شملت زيارة إلى منغوليا بهدف استكشاف فرص التعاون في قطاعات التعدين والطاقة والزراعة والصناعات الغذائية، وتطوير المشروعات المشتركة وتعزيز التبادل التجاري والاستثمارات طويلة الأمد، وزيارة إلى هونغ كونغ لبحث فرص التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري.

وتؤكد هذه الجهود وما نتج عنها من اتفاقيات وشراكات الدور الفاعل الذي يؤديه الجهاز في دعم الدبلوماسية الاقتصادية العُمانية، وقدرتها على تحقيق نتائج ملموسة من خلال تحويل العلاقات السياسية إلى شراكات اقتصادية مستدامة تسهم في جذب الاستثمارات ونقل المعرفة وتعزيز التنويع الاقتصادي.

11

شراكة

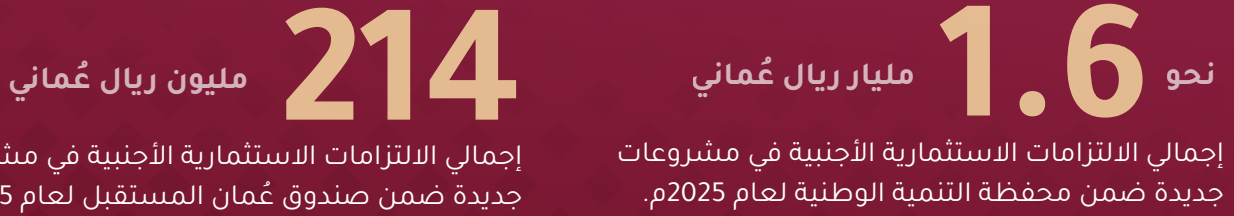
عدد الشراكات التي يقودها الجهاز

9 تحقيق الأجندة الوطنية



جلب الاستثمارات الخارجية

استمرارًا لجهود جهاز الاستثمار العُماني لتعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي وجلبها إلى سلطنة عُمان، بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية التي جلبها الجهاز إلى القطاعات المحلية خلال عام 2025م:



خطة التخرج

وتهدف خطة التخرج إلى تمكين القطاع الخاص وزيادة إسهاماته في الاقتصاد الوطني، إلى جانب الحصول على شركاء إستراتيجيين أو ماليين - محليين ودوليين - لتعزيز أداء الشركات وتحسينه، ودعم استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتعزيز دور بورصة مسقط من خلال الطروحات العامة للسوق الأولية والثانوية، وإعادة توجيه إيرادات التخرج نحو الاستثمارات الرأسمالية في القطاعات التي تُسهم في التنويع الاقتصادي.

اعتمد مجلس إدارة جهاز الاستثمار العُماني خطة التخرج السنوية في اجتماعه خلال الربع الأخير من عام 2024م، وذلك وفقًا للخطة الخمسية المعتمدة للتخرج (2024م - 2028م) واستنادًا إلى جاهزية الشركات ومعطيات السوق المحلي والعالمي. وتضمنت خطة التخرج لعام 2025م استهداف التخرج من 5 أصول، إلا أن الجهاز تمكّن من إتمام التخرج بنجاح من 5 أصول مع احراز تقدما كبيرا في التخرج من 3 أصول أخرى بحلول نهاية عام 2025م.

و نورد أدناه الموقف التنفيذي لتخارج الأصول لعام 2025:



◆ نوع التخرج ◆ آلية التخرج ◆ الأصول التي تم المتخارج منها



رصد الموازنة العامة للدولة

واصل جهاز الاستثمار العماني رصد الموازنة العامة للدولة بمبالغ من الأرباح وعائدات الاستثمار دون أن يضطر لتسييل أي من أصوله في سبيل ذلك. وخلال عام 2025م، رصد الجهاز الموازنة العامة للدولة بـ 800 مليون ريال عُُماني ليصل الإجمالي منذ 2016م أكثر من 8 مليار ريال عُُماني.

ريال عُُماني **8+ مليار**

إجمالي المساهمة منذ 2016م في للموازنة العامة للدولة.

مليون ريال عُُماني

800

رصد الموازنة العامة للدولة. ضُخ منها 400 مليون ريال عُُماني لصندوق عُمان المستقبل.

مساهمة الجهاز في رصد الموازنة العامة للدولة منذ عام 2016م إلى عام 2025م:



◆ مساهمة الجهاز في رصد الموازنة العامة للدولة

◆ السنة

المحتوى المحلي

يُساهم الجهاز وشركاته عبر المحتوى المحلي في إحداث تحوّل نوعي نحو الاقتصاد المبني على المعرفة: من خلال بناء بيئة محفزة لرواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة القائمة على الابتكار، وتبني التقنيات المتقدمة وتوطينها والحفاظ على رؤوس الأموال الاستثمارية داخل البلاد؛ بما يدفع بعجلة التنمية وتعزيز التنويع الاقتصادي والقدرة التنافسية للاقتصاد الوطني إلى الأمام.

أرقام مُحققة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2025م

20.3%

حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المصروفات على سلسلة التوريد وازيادة قدرها 0.8% عن عام 2024م.

278

مليون ريال عُمانى

إجمالي الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ما يعادل 20.6% من إجمالي مصروفات سلسلة التوريد).

186.4

مليون ريال عُمانى

إجمالي الإنفاق على حاملي بطاقة ريادة خلال عام 2025م.



تعزيز الاستثمار الاجتماعي:

2.3

مليون ريال عُماني
تكلفة إنشاء مشروع مركز التوحد في
محافظة الداخلية

تم وضع مؤشر أداء يهدف إلى تحفيز الشركات التابعة على التعاون والعمل المشترك لتنفيذ مشروع وطني موحد ذو أثر مستدام، وقد تم اعتماد مشروع إنشاء مركز التوحد في محافظة الداخلية بتكلفة تبلغ قيمتها 2.3 ريال عماني. كما تم البدء بقياس ورصد أثر السياسة ونتائجها.

برنامج تطوير الموردين:

11

مليون ريال عُماني
تكلفة تطوير المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

عملت الشركات التابعة للجهاز على تطوير الموردين المحليين بهدف تعزيز قدراتهم وتمكنت في عام 2025م من:

38

مؤسسة
المؤسسات التابعة لبرنامج تطوير
الموردين

تطوير 38 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بإجمالي 11 مليون ريال عُماني.

تخصيص الأعمال:

32

نطاق
معتمد في برنامج تخصيص الاعمال

71

مليون ريال عُماني
إجمالي تكلفة نطاق الأعمال للشركات
المحلية

أكمل الجهاز جهوده في برنامج تخصيص الأعمال الذي يهدف إلى زيادة حصة الشركات المحلية في السوق من خلال توجيه نسبة معينة من نطاق الأعمال إلى هذه الشركات، وفي عام 2025م تمكن الجهاز من:

اعتماد 32 نطاقًا بإجمالي 71 مليون ريال عُماني.

سياسة المشتريات والمناقصات

إصدار النسخة الثانية من سياسة المشتريات و المناقصات الخاصة بالشركات التابعة للجهاز في ديسمبر 2025م حيث تم إدراج عدد من البنود المحدثة ضمن السياسة المعتمدة، بهدف دعم التنوع الاقتصادي، وتعزيز تطوير السوق المحلي، ورفع نسب التعمين، إضافة إلى دعم و تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن أبرز الحوافز التي تمت اضافتها:

رفع حد التعاقد المباشر لحاملي بطاقة ريادة ال 25 الف ريال عماني.

تخصيص ما لا يقل عن 15% من اجمالي انفاق المشتريات السنوي للشركات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاملي بطاقة ريادة.

تعزيز متطلبات التعمين والالتزام بشهادات وزارة العمل عند التقديم للمناقصات.

تطبيق أفضلية سعرية للمحتوى المحلي والمنتجات المصنعة محلياً ضمن تقييم المناقصات.

تضمين برامج تطوير الموردين وآليات القائمة الإلزامية لضمان توجيه الإنفاق نحو المنتجات والخدمات المحلية.

المزيد من الإنجازات



بعد التجربة الرائدة لجهاز الاستثمار العماني والمتمثلة بمبادرة هاكاثون قمم والتي شملت سلسلة من الهاكاثونات في جميع محافظات سلطنة عمان وصولاً إلى الهاكاثون الختامي بالتعاون مع مجلس الوزراء الموقر ضمن إطار مبادرة "صناع الأفكار" بملتقى "مَعًا نتقدم"، قام الجهاز بعدها بالعمل على برنامج خريجي هاكاثون قمم والذي يشمل حزمة من المبادرات والبرامج التي يقدمها الجهاز ممثلاً بمسرعات الأعمال التابعة لشركاته بالإضافة إلى البرامج والخدمات الأخرى التي يقدمها الشركاء الاستراتيجيون وفي مقدمتهم هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف دعم الشركات الناشئة الفائزة بالهاكاثون وتطوير أفكارها إلى نماذج تجارية قابلة للتسويق.

إصدار الدليل الإسترشادي لتطبيق أوامر التعاقد مع الشركات المستوفية لنسب تعمين في مختلف القطاعات وقطاع الخدمات التقنية والبرمجية المستوفية لنسب تعمين 60% . يعمل الدليل على تعزيز الجهود الوطنية في رفع نسب التعمين في مختلف القطاعات وكنهج مستدام للحفاظ على وتيرة رفع نسب التعمين المستمرة.

10

الموارد البشرية



1 جهاز الاستثمار العُماني

يولي الجهاز وشركاته التابعة أهمية كبيرة للتوظيف، والتعمين، وتنمية الموارد البشرية، واستقطاب الكفاءات الوطنية، والاستثمار في تدريبها، وصقل مهاراتها؛ بما يرفع نسب الإحلال والتعمين ويتواءم مع التوجهات والمشاريع الحكومية في هذا الجانب.

91%

نسبة التوطين

438

موظفًا وموظفة

25

متدربًا ومتدربة من مؤسسات
التعليم العالي في التدريب الصيفي

38

متدربًا ومتدربة لبرنامج
نمو

65

متدربًا ومتدربة لبرنامج
إعداد

الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني

79.4%

نسبة التعمين



41+

ألف

موظفًا وموظفة

1537

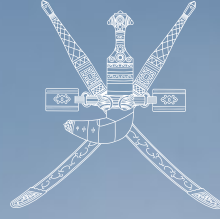
وظيفة

مستحدثة للعُمانيين عن طريق التوظيف
المباشر أو الإحلال أو بالدوران الوظيفي.





جهاز الاستشارة العملي



جهاز الاستشارات العُمانية

التقرير السنوي

2025